S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1308
18 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين

أولا - مقدمـــة

١ - هذا التقرير مقدم عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/59)، الذي لاحظ ما يساور المجلس من قلق إزاء محنة اللاجئين المشردين الروانديين، وأعاد تأكيد رأيه الذي مفاده أن عودتهم إلى ديارهم أمر جوهري لتطبيع الحالة في رواندا، وشجب استمرار أعمال الترويع والعنف داخل مخيمات اللاجئين، التي يقصد بها منع اللاجئين هناك من العودة إلى ديارهم.

٢ - وفي تقريري عن الحالة في رواندا المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/1994/1133) أوضحت أن ممثلي الخاص لرواندا، السيد شهريار خان، توصل نتيجة للزيارة التي قام بها إلى زائير في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر إلى نتيجة مفادها أن أنجع السبل لضمان أمن اللاجئين وحريتهم في العودة إلى رواندا هو فصل القادة السياسيين وقوات الحكومة الرواندية السابقة وقوات الميليشيا عن باقي أعداد اللاجئين. بيد أنني لاحظت أن هذه ستكون مهمة صعبة ومعقدة، لا سيما وأنهم قد يقاوموا، أي محاولة لنقلهم وأن يحرضوا الآخرين على تعاونها. وبغية التصدي على نحو أوفى لمشاكل فصل القادة السياسيين والقوات العسكرية وقوات الميليشيا التابعين لقوات الحكومة الرواندية السابقة عن اللاجئين وتقييم المتطلبات من الدعم السوقي وغيرها من المتطلبات، أنشئ فريق عامل مشترك بين زائير والأمم المتحدة يتكون من مسؤولين في حكومة زائير ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوفد إلى زائير فريق تقني تابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا كي ينضم إلى الفريق العامل. وفي تقريري المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر أوضحت أيضا أن ممثلي الخاص قد أوصى بتركيز الانتباه، على سبيل الأولوية، على المخيمات الموجودة في زائير نظرا لأن المشاكل القائمة فيها أكثر حدة بكثير عن تلك المنشأة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وبناء عليه، يتصدى هذا التقرير أساسا لمسألة الأمن في المخيمات الموجودة في زائير.

٣ - ولاحظ رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر أن المجلس يتطلع إلى تلقي تقرير لاحق لهذه المسألة يستند، في جملة أمور، إلى النتائج التي يتوصل إليها الفريق التقني التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا الذي يشترك في الفريق العامل المشترك بين زائير والأمم المتحدة. وقد أنشئ الفريق العامل المشترك في كينشاسا في ٢٦ أيلول/سبتمبر واختتم زيارته للمواقع في

١١ تشرين الأول/أكتوبر. وعاد الفريق التقني التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى كيغالي وقدم تقريره إلى ممثلي الخاص في أعقاب ذلك.

٤ - وعقب اجراء مشاورات بين الأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الخيارات الممكنة من أجل التصدي لحالة الأمن في المخيمات، دعوت إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ركز على مختلف جوانب الأزمة في رواندا ولا سيما على الحالة في مخيمات اللاجئين. وحضر الاجتماع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ووكيلا الأمين العام للشؤون السياسية والشؤون الإنسانية، والمستشار القانوني، وأحد مستشاري الخاصين، وممثلي الخاصين لرواندا وبوروندي، ومبعوثي الخاص للشؤون الإنسانية لرواندا وبوروندي، والمستشار العسكري في إدارة عمليات حفظ السلم، وممثل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٥ - وخلص الاجتماع إلى نتيجة مفادها أن أكثر المشاكل استعجالا هي مشكلة الأمن في المخيمات والحاجة إلى دعم الحكومة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها. وجرى الاتفاق على أنه يجب التصدي لتلك المشاكل في إطار استراتيجية عامة تؤدي إلى إعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى الوطن وإعادة إدماجهم فيه. وخلص الاجتماع أيضا إلى أن الجهود المبذولة على المدى الطويل، بما فيها تلك المبذولة على أساس اقليمي، من أجل المصالحة الوطنية وإنعاش البلد وتعميره ينبغي أن تسهم في حل أكثر المشاكل استعجالا والمتصلة بالعودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

ثانيا - الحالة الراهنة في مخيمات اللاجئين الروانديين في زائير

ألف - الأحوال في المخيمات

٦ - هرب من رواندا عدد يقدر بـ ١,٢ مليون نسمة في غضون فترة أربعة أيام في منتصف تموز/يوليه إلى منطقة كيفو في زائير، مما يمثل واحدة من أكبر تحركات اللاجئين في التاريخ الحديث وأكثرها مفاجأة. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه يوجد ٠٠٠ ٨٥٠ لاجئ في شمال كيفو، في مناطق موغونغا وكيبومبا وكاتالي التابعة لمقاطعة غوما، وحوالي ٠٠٠ ٣٧٠ لاجئ في جنوب كيفو في منطقتي بوكافو وأوفيرا. والمخيمات التي تنتشر لمسافة أميال مكتظة بالأفراد ويعمها الفوضى ويزداد فيها انعدام الأمن. ويعيش اللاجئون في أكواخ مؤقتة ويعتمدون بالكامل على الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة من أجل الحصول على المساعدات لتلبية الاحتياجات الأساسية.

٧ - ويسيطر القادة السياسيون الروانديون السابقون وجنود قوات الحكومة الرواندية السابقة وقوات المليشيا على المخيمات، وإن كانت درجة السيطرة تختلف من منطقة إلى أخرى. وهم مصممون على أن يضمنوا بالقوة، إذا اقتضى الأمر، ألا يعود اللاجئون إلى رواندا. كما أنهم يجعلون من المتعذر على وكالات

الإغاثة أن تقوم بأعمالها في أمن لأنهم يحاولون السيطرة على أنشطة الوكالات في المخيمات ويحولون دون وصول إمدادات الإغاثة للمحتاجين إليها. ويعتقد أن تلك العناصر قد تكون بصدد الاعداد لغزو مسلح لرواندا ويجوز أنها تضطلع بتخزين وبيع الأغذية التي توزعها وكالات الإغاثة استعدادا لذلك الغزو. وقد حدثت فعلا بعض الغارات عبر الحدود. ومما يزيد من تقويض الأمن الخروج على القانون عموما والابتزاز وأعمال اللصوصية وحرب العصابات القائمة بين الجماعات التي تقاتل من أجل السيطرة على المخيمات. ونتيجة لتلك الأخطار التي يتعرض لها الأمن بدأ انسحاب المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن توزيع إمدادات الإغاثة في المخيمات.

٨ - ويوجد قرابة ٢٣٠ قائدا سياسيا رواندیا في زائير، بمن فيهم وزراء سابقون ومسؤولون مدنيون وعسكريون وأعضاء برلمان وغيرهم من الشخصيات السياسية، ويعيش كثير منهم في ظروف طيبة في فنادق ومنازل خارج مخيمات اللاجئين. ويبلغ عددهم وعدد من يعولونهم ٢٠٠ ١ شخص تقريبا. ويمارس هؤلاء القادة السيطرة على اللاجئين عن طريق أعمال الترويع ودعم الأفراد العسكريين وأعضاء قوات الميليشيا في المخيمات.

٩ - وتختلف تقديرات أعداد أفراد قوات الحكومة الرواندية السابقة، ولو أنه يحتمل أن يبلغ عددهم ما يناهز ٠٠٠ ٥٠ شخص، بمن فيهم المعالون. وفي جنوب كيفو يوجدون في مخيمين عسكريين منفصلين. وفي شمال كيفو، من ناحية أخرى، يعيشون وسط اللاجئين وكثيرا ما لا يمكن التمييز بينهم نظرا لأن كثيرا منهم لم يعد يرتدي البزات العسكرية. ويبدو أنهم يعتزمون استعادة السلطة في رواندا، فقد وردت تقارير عن استمرار الأنشطة العسكرية التي يقومون بها على طول الحدود بين زائير ورواندا، في كانغانيرو وكامانيولا. بيد أنهم لم يمثلوا حتى الآن عاملا هاما في انعدام الأمن في المخيمات على النحو الذي تمثله قوات الميليشيا.

١٠ - وللميليشيا وجود هام في المخيمات في منطقة غوما حيث يسيطرون على الوصول إلى المخيمات والخروج منها، ويلجأون علنا إلى أعمال الترويع والقوة لمنع اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى رواندا من القيام بذلك. ويمتلكون، شأنهم شأن أفراد قوات الحكومة الرواندية، الأسلحة النارية نظرا لأن سلطات زائير لم تتمكن من نزع سلاح جميع أفراد قوات الحكومة الرواندية وقوات الميليشيا عندما التمسوا اللجوء في زائير في تموز/يوليه ١٩٩٤. ويمتلكون أيضا مركبات ومعدات اتصال. ومن الصعب تحديد عددهم بدقة نظرا لأنهم لا يرتدون البزات العسكرية ولا يضعون أي شارات تميزهم عن باقي أعداد اللاجئين. بيد أنه يمكن تقدير عددهم بالإشارة إلى تنظيم الميليشيات السابق للحرب. فقد كان في كل كوميون في رواندا، وعددها ١٤٧ كميونا، عدد يتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ فرد منتظم في قوات الميليشيا، بمجموع يتراوح بين ٧٠٠ ١٤ و ٠٥٠ ٢٢ فـــردا. ومع مراعاة تناقص العدد بسبب الحرب، يجوز أن هذا العدد قد انخفض إلى ٠٠٠ ١٠ شخص عند إنشاء مخيمات اللاجئين، ولكن في ضوء النشاط السياسي المضطلع به في المخيمات ربما يكون عددهم قد ازداد منذ ذلك الحين.

١١ - ولا يتوافر إلا النذر اليسير من المعلومات بشأن الحرس الجمهوري السابق الذي يقدر أنه يتكون من ٨٠٠ شخص يوجدون في كل من غوما وبوكافو. وقد وردت تقارير بأنهم قد يوجودون في مخيمات سرية.

باء - العوامل التي تعرقل العودة إلى الوطن

١٢ - في آب/أغسطس ومطلع أيلول/سبتمبر، عاد إلى رواندا عدد يقدر بـ ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ. بيد أن هذه الحركة قد أوقفها نشاط قوات الميليشيا والقادة السياسيين المعارضين للعودة الطوعية إلى الوطن. ومنذ أيلول/سبتمبر، انخفض عدد اللاجئين العائدين إلى ديارهم انخفاضا شديدا، ولو أن أعدادا ضئيلة من اللاجئين تواصل التقاطر عائدة إلى رواندا بالرغم من تهديد قوات الميليشيا وتثبيط القادة السياسيين لها. وخلال نفس الفترة، عاد إلى رواندا نحو ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ من أصل توتسي أساسا كان كثير منهم في المنفى في أوغندا وبوروندي واستقروا في كثير من الحالات في أراضي مملوكة للذين هربوا منذ عهد قريب جدا، مما نجم عنه مشكلة أخرى تتصل بحقوق الملكية. وقد أنشأت الحكومة لجنة للأراضي لحل تلك المشكلة ولكنها لم تتمكن من تقديم حلول بديلة لأولئك اللاجئين لعدم توافر الأموال.

١٣ - ويبدو أن خوف اللاجئين من الأعمال الانتقامية من جانب الحكومة بسبب الأعمال الوحشية المرتكبة ضد التوتسي والهوتوز المعتدلين هو سبب رئيسي آخر لترددهم في العودة إلى رواندا. وفي الوقت الذي تفاقم فيه هذا الخوف بفعل الجهود التي يبذلها القادة السياسيون وعناصر من قوات الحكومة الرواندية وقوات الميليشيا لثني اللاجئين عن العودة إلى ديارهم، يبدو أيضا أن الخوف يتأصل تاريخيا في العلاقة بين الهوتوز والتوتسي في رواندا. وقد عبر اللاجئون أيضا، لدى إعرابهم عن عدم ثقتهم في الحكومة، عن رغبتهم في ضمان هيئة محايدة لأمنهم أو في مشاركة قادتهم في الحكومة الجديدة.

١٤ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، التمس الفريق التقني التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم مساعدة إلى رواندا وجهات نظر القادة السياسيين والعسكريين في المخيمات بشأن الشروط التي من شأنها متى توافرت أن تمكنهم من منح اللاجئين حرية الاختيار في العودة إلى رواندا. وتضمنت تلك الشروط إجراء مفاوضات مع الحكومة الجديدة؛ واشتراك القيادة في المنفى في جميع عمليات التفاوض؛ واشتراك الأمم المتحدة في تيسير إجراء المفاوضات بين الحكومة والقيادة في المنفى؛ وإحياء العناصر المقبولة من اتفاق أروشا؛ وتقاسم السلطة؛ وإقامة محكمة دولية لا تتصدى للأعمال الوحشية وأعمال إبادة الأجناس المرتكبة بعد أحداث ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ فحسب بل أيضا للمذابح التي زعم أن قوات الجبهة الوطنية الرواندية قد ارتكبتها منذ عام ١٩٩٠؛ وتنظيم انتخابات في وقت مبكر؛ وتوفير ضمانات الأمن ولا سيما العودة الآمنة لجميع اللاجئين؛ وضمانات لاسترداد تملك اللاجئين ممتلكاتهم.

ثالثا - تدابير لتوفير ظروف الأمن في المخيمات

ألف - التدابير الأولية

١٥ - استجابة لطلب مقدم من حكومة زائير، أولي اعتبار، بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، للتدابير الرامية إلى تقديم مساعدة عاجلة، ولكنها مؤقتة، إلى قوات الأمن الزائيرية لحماية العمليات الانسانية في المخيمات. ومن شأن هذه التدابير أن تعزز الترتيبات الثنائية المعقودة بين حكومة زائير والحكومات الأخرى لوزع خبراء أمنيين لتدريب ومراقبة قوات الأمن المحلية. وستقوم بعثة تقييم بإعداد توصيات بشأن عدد الخبراء الأمنيين المطلوبين وتنظمهم، وإدارتهم وطريقة عملهم. وستقوم البعثة أيضا بتقدير الدعم المالي الذي سيقدم إلى قوات الأمن المحلية.

١٦ - وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بالفعل بمساعدة حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في تعزيز قدرتها المحلية على توفير الأمن في المخيمات من خلال تقديم الحوافز والدعم السوقي. وسيجري في أقرب وقت ممكن تقييم للدعم الاضافي الذي قد تحتاج إليه حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في هذا الشأن. وهذه التدابير لن تكون كافية، في حد ذاتها، لمعالجة المشاكل الشاقة في المخيمات في زائير. فإذا ما اعتمدت في زائير، فإنها ينبغي أن تتخذ بالاقتران مع أحد الخيارات المبينة أدناه وبدعم منه.

١٧ - وينبغي أيضا أن تكون الجهود المبذولة لتحسين حالة الأمن في المخيمات مدعومة بحملة اعلامية عامة تقدم من خلالها معلومات حقيقية عن الحالة في المخيمات وفي رواندا، على حد سواء. ولبلوغ هذا الهدف، تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، كما هو مبين في تقريري المؤرخ ٦ تشرين الأول/اكتوبر، ببناء قدرة للبث الاذاعي يمكن أن تصل إلى المخيمات. غير أن حكومة رواندا لم تمنح حتى الآن الاذونات اللازمة للبعثة لبدء البث الاذاعي ولتحديد موجة للترددات، ومن المهم أن تمنح هذه الأذونات في وقت قريب.

باء - وزع عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم

١٨ - يتمثل أحد الخيارات اللازمة لتحسين حالة الأمن في المخيمات في زائير في وزع قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم في المخيمات في زائير بموافقة حكومة زائير، حسبما هو متبع في مثل هذه العمليات. وستكون مهمة هذه القوة هي توفير الأمن لموظفي الاغاثة الدوليين، والحماية من أجل تخزين وإيصال المساعدات الانسانية والمرور الآمن إلى الحدود الرواندية للاجئين الذين يرغبون في العودة. ومن الحدود، ستتولى قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا تقديم المساعدة لعودة اللاجئين إلى مجتمعاتهم المحلية. وسيكون لهذه القوة ولاية مستقلة عن ولاية البعثة، ولكنها ستكوت تحت الاشراف التشغيلي للبعثة ودعمها السوقي.

١ - المرحلة الأولى

١٩ - في المرحلة الأولى، ستقوم كتيبتان آليتان مدربتان ومعدتان بشكل جيد ببدء العملية في المخيمات الواقعة شمالي بحيرة كيفو. وتقوم كل كتيبة منهما بانشاء مناطق آمنة داخل مواقع المخيمات الضخمة، مما يوفر أحوالا آمنة للاجئين في هذه المناطق. وستضع القوة اجراءات للتدقيق من أجل إبعاد الأسلحة من المناطق الآمنة. وسيتم تكثيف عمليات المساعدة الانسانية في هذه المناطق الآمنة. وسيتمثل الهدف خلال هذه المرحلة الأولى في تهيئة أحوال تفضي إلى إعادة أكبر عدد ممكن من اللاجئين من كل منطقة آمنة بصورة طوعية إلى رواندا. وبالطبع فإن هذا يتوقف على تهيئة ظروف في رواندا يتمكن اللاجئون في ظلها من العودة إلى ديارهم بصورة مأمونة وكريمة.

٢٠ - وسيتم، داخل كل منطقة آمنة، تشكيل وحدات أمنية محلية وتدريبها لتسلم المهام الأمنية التي تؤديها قوة حفظ السلم عندما يتضح أنه قد تهيأت أصول آمنة بصورة معقولة. وفي ذلك الحين، ستمضي قوات الأمم المتحدة قدما لإنشاء مناطق آمنة مماثلة في أماكن أخرى. وسيولى الاعتبار، لدى تخطيط هذه التحركات، للأثر المحتمل للعمليات الجارية على الظروف والاتجاهات في المخيمات التي سيجري تحويلها إلى مناطق آمنة في عمليات لاحقة.

٢١ - وستتضمن قوات الأمن المحلية حراسا إما من قوات الأمن الزائيرية وإما من رجال الدرك الرواندية السابقة الموجودين في المخيمات (الذين ثبت عدم تورطهم في الأعمال الوحشية)، وذلك حسب الحالة في أي منطقة بعينها. وسيجري توفير خبراء أمنيين، كما هو متوخى في الفقرة ١٥ أعلاه، (إما كضباط شرطة من الأمم المتحدة وإما من خلال مؤسسة أمنية خاصة) لتدريب ومراقبة الوحدات المحلية في الاضطلاع بواجباتها الأمنية. كما سيتم توفير ما يلزم من معدات ومساعدة مالية لوحدات الأمن المحلية ويتمثل القصد في ضمان أن تكون وحدات الأمن المحلية في كل منطقة قادرة على توفير قدر معقول من الأمن، تحت اشراف أدنى عدد من الأفراد التابعين للأمم المتحدة، ريثما يمكن إعادة بقية اللاجئين إلى أوطانهم خلال المرحلة الثانية من العملية، التي سيتم بعدها إغلاق المنطقة.

٢ - المرحلة الثانية

٢٢ - سيتم، في المرحلة الثانية، وزع وحدات آلية مجهزة تجهيزا خفيفا في المناطق التي أصبحت آمنة خلال المرحلة الأولى. وستكون مهمتها الرئيسية هي مرافقة اللاجئين إلى الحدود الرواندية، وفي الوقت نفسه، كفالة استمرار تمتع هذه المناطق بأحوال آمنة. وفي هذه المرحلة، سيتم وزع مجموعات سريات تتسم بضبط النفس إلى كل منطقة آمنة، لتصل بصورة تصاعدية إلى مستوى الكتيبة. وحيث أن المناطق سيتم إغلاقها عند اكتمال الإعادة إلى الوطن، فستتم مناوبة كل مجموعة سرية إلى منطقة آمنة أخرى تكون جاهزة للانتقال إلى المرحلة الثانية.

٢٣ - وبموجب هذا الخيار، سيلزم توفير قوة يقدر قوامها ٣ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب. وهناك عملية موازية سيتم الشروع فيها في الوقت ذاته في المنطقة الواقعة جنوبي بحيرة كيفو، التي تتسم الأحوال

فيها بأنها أفضل، يمكن أن يكون لها أثر في إشاعة الاستقرار في بوروندي التي لا تزال الحالة فيها هشة للغاية. وللاضطلاع بهذه العملية، سيلزم توفير قوات إضافية قوامها ٠٠٠ ٢ فرد.

٢٤ - وبعد توطيد الأمن بصورة تدريجية في المخيمات الواقعة شمالي بحيرة كيفو وجنوبيها، سيتم سحب الكتائب الآلية من القوة. كذلك سيتم سحب وحدات المرحلة الثانية بصورة تدريجية عند إغلاق المناطق الآمنة. وسيتم تنسيق هذه العملية بشكل كامل مع التدابير الخاصة بتعزيز الأحوال الأمنية في المخيمات المذكورة في الفقرة ١٥ أعلاه.

٢٥ - إن النهج التدريجي لإشاعة الأمن والمقترح في إطار هذا الخيار لا مفر منه لأن أبعاد المشكلة تجعل من المتعذر معالجة جميع مخيمات اللاجئين في وقت واحد. وحسب الحالة في المخيمات ومعدل الإعادة إلى الوطن، تفيد التقديرات بأن إنجاز العملية سيستغرق ما بين ٢٤ و ٣٠ شهرا وذلك إذا تم توفير قوة قوامها ٠٠٠ ٣ فرد من جميع الرتب. بيد أنه يقدر أنه بإضافة ٠٠٠ ٢ فرد كما ذكر في الفقرة ٢٣، سيتسنى تخفيض مدة العملية بحوالي ١٠ أشهر.

جيم - الإجراء المتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق

٢٦ - إن الخيار المبين أعلاه لا يقضي بفصل القادة السياسيين وجنود قوات الحكومة الرواندية السابقة والميليشيات عن بقية سكان المخيمات، إذ أن فصل هؤلاء الأشخاص يعتبر، كما هو مبين في تقريري المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أكثر الوسائل فعالية لضمان سلامة اللاجئين وحريتهم في ممارسة حقهم في العودة إلى رواندا. وقد أشار ذلك التقرير أيضا إلى أن حكومة زائير قد أعربت عن التزامها بمعالجة أزمة اللاجئين وتحسين حالة الأمن في المخيمات. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أوضحت أنه يمكن نقل العناصر العسكرية والميليشيات إلى مخيمات جديدة تبعد كثيرا عن مخيمات اللاجئين الحالية. كما أشارت إلى أنها تفضل تحديد إقامة القيادة السياسية لحكومة رواندا السابقة في بلد ثالث على الرغم من أنها يمكن أن تمكث في كينشاسا ريثما يتم نقلها إلى موقع جديد.

٢٧ - قد أبدى القادة السياسيون والسلطات العسكرية العليا في قوات الحكومة الرواندية وقوات الميليشيا بوضوح اعتراضهم على إبعادهم من غوما ويوكافو أو فصلهم عن السكان اللاجئين قبل التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع. ومن الصعب تحديد إلى أي مدى ستقاوم هذه الفئات المحاولات الرامية إلى نقلها. وإزاء اعتراضها الصريح، وميلها الواضح إلى العنف، يمكن الاعتراض بأنها لن تنتقل طواعية وتستعمل القوة لمقاومة الإبعاد.

٢٨ - وإذا ما تقرر فصل القادة السياسيين السابقين والعسكريين وقوات الميليشيا، فإن العملية سيتم الاضطلاع بها أيضا على مراحل، وفي المرحلة الأولى، سيتم، أثناء إعداد المخيمات الجديدة، وزع قوة قوية وجيدة التدريب والتجهيز داخل مخيمات اللاجئين القائمة تتمثل ولايتها الأولية في كفالة الأمن لموظفي

الإغاثة الدوليين وإيصال المساعدات الإنسانية. وخلال المرحلة الثانية، سيتم، بمجرد إقامة المخيمات الجديدة، نقل القادة السياسيين السابقين وأفراد قوات الحكومة الرواندية وقوات الميليشيا إلى المواقع الجديدة، على أساس طوعي إن أمكن ذلك، مع عدم استعمال القوة إلا عند مقاومة الفصل الطوعي.

٢٩ - وقام الفريق التقني التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بزيارة مواقع عديدة أوصت بها حكومة زائير، ويقع معظمها في مناطق نائية. وأجرى الفريق تحليلا تفصيليا للصعوبات السوقية التي ينبغي التغلب عليها من أجل نقل القادة السياسيين وأفراد قوات الحكومة الرواندية وقوات الميليشيا إلى هذه المخيمات الجديدة. وتوصل الفريق إلى أن المخيمات تتطلب عمليات إصلاح كبيرة للهياكل الأساسية (المطارات، الطرق، المباني، وما إلى ذلك) قد يستغرق إنجازها ستة أشهر على الأقل من تاريخ التعاقد.

٣٠ - ومع أخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار، وخاصة احتمال اتخاذ إجراءات قسرية، يتضح أن هذه العملية ستكون خطرة ومعقدة ومكلفة. ونظرا للحاجة إلى توفير الأمن في كل من المخيمات القائمة والمواقع الجديدة التي سيتم نقل أفراد قوات الحكومة الرواندية وقوات الميليشيا إليها، تفيد التقديرات بأنه سيلزم توفير قوة على مستوى لوائين (١٠ ٠٠٠ - ١٢ ٠٠٠ فرد) تعمل بموجب ولاية محددة في الفصل السابع. ويمكن إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة لهذا الغرض، تكون إما مرتبطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، أو، على الأفضل، بوصفها عملية مستقلة. بيد أنه تجدر الإشارة إلى الصعوبات التي واجهتها الأمم المتحدة للحصول على القوات اللازمة لتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ولذا، فمن الواضح أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تثق في الحصول على وجه السرعة على الأفراد اللازمين لإنشاء قوة قادرة على الاضطلاع بهذه العملية. وإذا ما أيد مجلس الأمن إنشاء هذه العملية، فقد يرغب عندئذ في أن يأذن للدول الأعضاء، أو مجموعة من الدول الأعضاء، باتخاذ زمام المبادرة في تنظيمها، مستخدمة جميع الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه.

رابعا - ملاحظات ختامية

٣١ - حدد الجزء السابق من التقرير ثلاثة خيارات عسكرية رئيسية لمعالجة مشكلة الأمن في المخيمات وهي:

(أ) عملية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم، تشكل وفقا للإجراءات المتبعة، لإقرار الأمن بصورة مطردة في المخيمات، منطقة بعد الأخرى، على مدى فترة زمنية؛

(ب) قوة تابعة للأمم المتحدة، تشكل بموجب الفصل السابع من الميثاق، لفصل الزعماء السياسيين السابقين والأفراد العسكريين والميليشيا عن السكان العاديين اللاجئين في المخيمات، مما يكفل أمنهم؛

(ج) قوة متعددة الجنسية، يأذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع ولكنها لا تخضع لقيادة الأمم المتحدة، للاضطلاع بالمهام المحددة في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه.

وهناك تدابير أخرى يمكن الاقتران بينها وبين أي من الخيارات الواردة أعلاه وتتمثل في توفير خبراء أمن أجانب لتدريب ومراقبة قوات الأمن المحلية والقيام بحملات إعلامية مناسبة.

٣٢ - ولدى النظر في الخيارات الواردة أعلاه، من المهم أن يوضع في الاعتبار أن أي عملية من هذا القبيل تجرى دون جهود موازية من أجل المصالحة الوطنية في رواندا ستكون عقيمة. وفي الواقع، قد لا يكون لها من أثر إلا مجرد تكثيف الأنشطة المتطرفة في مخيمات اللاجئين في زائير وأيضا في البلدان الأخرى الواقعة على حدود رواندا. ومن الواضح أن المصالحة الوطنية ستتطلب تفاهما سياسيا بين القيادة السابقة للبلد والحكومة الحالية وأن تخلق في المخيمات وفي رواندا نفسها، ظروف تساعد على عودة اللاجئين. وكلا الأمرين غير وشيك الحدوث. وأي عملية تشجع إعادة اللاجئين إلى الوطن دون أن يستطيعوا عند ذلك العودة إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية ستضيف ببساطة إلى الأشخاص الذين يبلغ تعدادهم ١,٥ إلى ٢ مليون نسمة والذين هم مشردون داخليا بالفعل في رواندا وعلى ذلك ينبغي تفاديها.

٣٣ - وأنا على اقتناع بأن الخطوة الأولى يجب أن تكون جهد يتسم بالتصميم يبذله المجتمع الدولي لتحسين الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين، ولا سيما الموجودة منها في زائير. وعلى أساس المعلومات التي وفرها ممثلي الخاص والأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها الأمانة العامة، أرى أن عملية حفظ السلم المرتآة أعلاه (الفقرة ٣١ (أ)) قد تكون، في ظل الظروف الحالية، أكثر السبل واقعية لتحقيق تحسن تدريجي في الأمن في المخيمات. وهذه ستكون عملية صعبة معقدة وإلى حد ما غير مسبوقة. وإذا أيد مجلس الأمن هذا النهج، سيلزم أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لأن توفر، بشكل يتسم بحسن التوقيت، الموارد البشرية والمالية والسوقية الكاملة التي ستلزم للاضطلاع بها على نحو فعال.

٣٤ - ولدى تحديد التدابير التي يلزم اتخاذها، قد يرغب مجلس الأمن في أن يضع في اعتباره أن إقرار الأمن في مخيمات اللاجئين يجب أن ينظر إليه على أنه مجرد خطوة أولى في استراتيجية شاملة لإقرار الأمن في المدى الطويل وإقرار سلم مستديم في رواندا. ويجب اتباع نهج ذي شقين يتكون من معالجة قضايا الأمن في المخيمات ومساعدة الحكومة في الوقت نفسه على خلق الظروف في رواندا التي يمكن في ظلها أن يحدث إعادة توطين وإعادة دمج على نطاق واسع للاجئين والمشردين داخليا. وهذا النهج المزدوج هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق البيئة الضرورية للمصالحة الوطنية والسلم المستدام.

٣٥ - ويجب أن تتحمل الحكومة مسؤولياتها عن تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين إلى رواندا في أمن وكرامة. بيد أنه في أعقاب الكارثة التي نزلت برواندا، تجد الحكومة نفسها وليس لديها حتى الموارد الدنيا لإدارة الحكومة ناهيك عن إعادة تشييد بلد وأمة محطمين. وقد بينت الحكومة التزامها بخلق الظروف اللازمة لإعادة توطين اللاجئين بأمان وطلبت مساعدة من المجتمع الدولي لهذا الغرض. وسيتطلب ذلك إصلاح

الهيكل الأساسي الاقتصادي والاجتماعي الأولي. ويجب أن تشمل التدابير التي سيجري اتخاذها في داخل رواندا إنشاء نظام قضائي عادل وفعال ومسألة حقوق الملكية. وكما ذكر أعلاه تعود إلى رواندا حاليا أعداد كبيرة من اللاجئين الذين تركوها منذ أمد طويل وهم يحتلون في بعض الحالات أراضي الذين هربوا مؤخرا. وتحتاج الحكومة إلى مساعدة مالية وتقنية فورية وكبيرة من المجتمع الدولي لإعادة دمج اللاجئين الأولين الذين يعودون الآن ولضمان أن الذين غادروا البلد مؤخرا سيستطيعون استعادة ممتلكاتهم عند عودتهم.

٣٦ - ويجب أن تلتزم الحكومة والمجتمعات الدولية بدرجة متساوية بتعاون كل منهما مع الآخر في ضمان اتخاذ تدابير خاصة فيما يتعلق بالأمن، والمحافظة على القانون والنظام، وتوفير العدالة، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمصالحة الوطنية لصالح جميع الروانديين، ولكن بصفة خاصة في المجتمعات المحلية التي سيعود إليها اللاجئين والمشردين. وفي هذا الخصوص، وضع نحو ٦٠ مراقب لحقوق الإنسان في البلد لرصد أحوال العائدين والمشردين داخليا. وعلاوة على ذلك، تعتزم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا وزع موظفي الشؤون السياسية إلى القطاعات الخمسة التي تعمل فيها، على وجه التحديد لمساعدة الحكومة، من خلال الحكومات المحلية، في تشجيع المصالحة الوطنية وإعادة إقرار الإدارة المدنية وتسهيل التنسيق بين أنشطة البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها.

٣٧ - وكما ذكرت في تقريري المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، هناك إدراك كامل للصعوبة التي تواجه الحكومة في الاضطلاع بأنشطة بناء الدولة في الوقت الذي تعاني فيه من نقص شديد في الموارد الأساسية، بما في ذلك الاحتياطيات النقدية. وبينما يطالبها المجتمع الدولي بالاضطلاع بهذه الأنشطة، يتزايد إحساس الحكومة بالإحباط نتيجة لبطء حركة المجتمع الدولي في توفير الموارد الضرورية لها لتفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، هناك دلائل على أن حالة الأمن في البلد يتزايد عدم استقرارها لأن الحكومة ليست في موقف يسمح بتعزيز الإدارات المدنية المحلية أو حتى دفع مرتبات جيشها. وكنتيجة لذلك، هناك توتر متزايد بين العسكريين الروانديين وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا ويزداد تواتر حوادث إعاقة قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. وعلى ذلك من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير مساعدة فورية للحكومة لكي تستطيع، من جانبها، الاضطلاع بالتدابير الضرورية للمساعدة في تحسين الحالة في البلد وخلق الظروف الضرورية لتشجيع اللاجئين على العودة.

٣٨ - وقد وضع ممثلي الخاص خطة لإعادة حالة الطوارئ في رواندا إلى الأوضاع الطبيعية وهي توجز المجالات التي تلزم فيها هذه المساعدة بشكل عاجل، وقدمها إلى المانحين المحتملين. وبناء على طلب حكومة رواندا، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورات مع مجتمع المانحين تمهيدا لاجتماع مائدة مستديرة يستهدف إنشاء إطار للسياسات العامة وصياغة احتياجات إعادة التعمير والإنعاش، وهي عملية يتوقع أيضا أن تساعد المجتمع الدولي في تحديد المجالات التي تتطلب استجابة فورية. وأخيرا، تقوم إدارة الشؤون الإنسانية بإعداد نداء جديد موحد مشترك بين الوكالات يغطي كلا من احتياجات الطوارئ المتواصلة واحتياجات الإنعاش القصيرة الأجل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب بشكل ملائم يتسم بحسن التوقيت لهذه المبادرات كجزء من نهج شامل تجاه مشكلة رواندا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه

عملا بقرار مجلس الأمن ٩٢٥ (١٩٩٤)، أنشئ صندوق استئماني لتمويل برنامج الإغاثة الإنسانية والإنعاش في رواندا. ويمكن للصندوق الاستئماني أن يعمل كقناة مفيدة للتبرعات المقدمة لتلبية الاحتياجات الفورية لحكومة رواندا.

٣٩ - ونظرا للأهمية الحاسمة لخلق ظروف آمنة في مخيمات اللاجئين الروانديين في زائير، فضلا عن الحاجة الملحة لوصول المساعدة المالية والتقنية إلى حكومة رواندا، أعتزم تركيز جميع جهود منظومة الأمم المتحدة على هذه الأولويات الفورية. وحالما يحرز تقدم بشأن هاتين الجبهتين، أنتوي عندئذ العمل مع منظمة الوحدة الافريقية لمعالجة المشاكل الأوسع التي تواجهها هذه المنظمة الفرعية.

٤٠ - ستتمثل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في عقد المؤتمر الإقليمي المعني بتقديم المساعدة للاجئين والعائدين والنازحين في منطقة البحيرات العظمى، الذي قرر اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية عقده في دورته العادية الثلاثين، المعقودة في تونس في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقد أيدت الجمعية العامة (القرار ٧/٤٩) مؤخرا هذا المؤتمر، وستشترك منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنظيم عقده في بوجومبورا في المستقبل القريب.

٤١ - وأعتقد أنه ينبغي أن تشترك الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، في مرحلة لاحقة، في عقد مؤتمر أشمل لتناول طائفة من المسائل السياسية ومسائل أخرى، من بينها المصالحة الوطنية والمسائل المتصلة بالأراضي، من أجل تحديد حلول طويلة الأجل تكفل السلم والأمن والتطور في هذه المنطقة الفرعية. وقد بدأ العمل في الأمانة العامة لتحديد نطاق وطرائق عقد هذا المؤتمر وقد طلبت إلى مبعوثي الخاص للشؤون الإنسانية، السيد روبرت ديلون، الذي يزور المنطقة حاليا، باستكشاف هذه المسألة مع البلدان المعنية.

- - - - -